آفـــاق استراتيجيـة
STRATEGIC HORIZONS

آفاق استراتيجية

متغيرات عالمية: توجهات استراتيجية في 2021

النصف الأول 2021

© جميع الحقوق محفوظة لمكتب رئاسة مجلس الوزراء بوزارة شؤون مجلس الوزراء بموجب القانون الاتحادي رقم (7) لعام 2002 في شأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة وقوانين حماية الملكية الفكرية.

Info@pmo.gov.ae

متغيرات عالمية:

توجهات استراتيجية في 2021

شهد العقد الماضي تطورات سياسية وتكنولوجية وديموغرافية وبيئية واقتصادية تجتمع معًا لتشكل بيئة عالمية أكثر تحديًا لكافة دول العالم أكثر من أي وقت مضى. فقد دخل العالم قبل جائحة كوفيد-19 عصر الثورة الصناعية الرابعة بما فيه من تطورات غير مسبوقة في قطاع التكنولوجيا والتي مازالت تعمل على تغيير نمط حياة وأسلوب عمل ووظيفة الأفراد وقطاع الأعمال والقطاع الحكومي والمجتمعات على حدٍ سواء.

كما كان لانتشار جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) في عام 2020 تداعيات كبيرة على العالم أجمع، أثرت على الاقتصاد العالمي بشكل لافت، حيث فُقدت الوظائف، وتعطلت سلاسل الإمداد العالمية، وتأثرت العلاقات الاجتماعية، وتسارع التحول الرقمي في قطاعات مثل التعليم والصحة، واتسعت فجوات عدم المساواة وغيرها من الآثار السلبية على الأفراد والمجتمعات والحكومات.

هنا تبرز الحاجة إلى مهارات قيادية جديدة ومعززة في القطاع الحكومي تتمحور حول التفكير الاستراتيجي. وتتزايد أهمية التفكير الاستراتيجي لدى كبار الموظفين الحكوميين كمهارة أساسية في جميع أنحاء العالم كونها تتضمن توقعاً للتهديدات والمخاطر المستقبلية والاحتراز منها، بالإضافة إلى التركيز على استكشاف الفرص واستغلالها. وبذلك، فإن التفكير الاستراتيجي يُسهم في صياغة الأهداف والخطط الواضحة إضافةً الى الأفكار الجديدة المطلوبة للبقاء والازدهار في البيئة التنافسية الديناميكية السائدة.

وفي إطار تمكين التفكير الاستراتيجي في حكومة دولة الامارات العربية المتحدة سيتم إصدار نشرة دورية تهدف إلى استعراض أهم التطورات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والبيئية حول العالم. تتضمن كل نشرة أهم الاتجاهات والمتغيرات التي تؤثر على مستقبل الدول، والسياسات أو الاستراتيجيات أو المبادرات الجديدة التي أطلقتها حكومات العالم.

سيركز تقرير النصف الأول من عام 2021 على أهم المتغيرات والتوجهات التي شهدها العالم والمنطقة مع حلول منتصف عام 2021، ويستعرض بعضاً من التوجهات الإقليمية والعالمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية ذات التأثير العالمي بناء على دراسة مفصلة لأهم التقارير الصادرة عن أكبر المنظمات الدولية والمؤسسات البحثية في 2021، ومرئيات خبراء عالميين ومحليين.

المحتويات

متغيرات عالمية: توجهات استراتيجية في 2021

الجائحة الدائمة 5

1. الفيروس الاقتصادي وسياسات اللقاح 5
2. الميزة التنافسية في المستقبل ستعتمد على تغييرات هيكلية اقتصادية اليوم 7

السباق العالمي الجديد 9

3. تنافس عالمي على سن معايير البيانات والتكنولوجيا 9
4. السباق الأخضر وصعود تكنولوجيا المناخ 11
5. صراعات "المواهب التقنية" 13

اقتصاد المستقبل: آفاق التنافسية الجديدة 15

6. العملة الرقمية ومستقبل النقود 15
7. عصر اقتصاد "التباعد" Low Touch Economy 17
8. الاستثمار في الفضاء 19

ممكنات التنافسية في اقتصاد المستقبل 21

9. تحديات الأمن السيبراني 21
10. توجه نحو توحيد أنظمة الضرائب العالمية 23
11. الهيمنة الاقتصادية أساسها جذب شركات ناشئة تركز على البحث والابتكار 25

التفكير الإستراتيجي أساس المحافظة على الصدارة 27

قائمة المصادر 28

الجائحة الدائمة

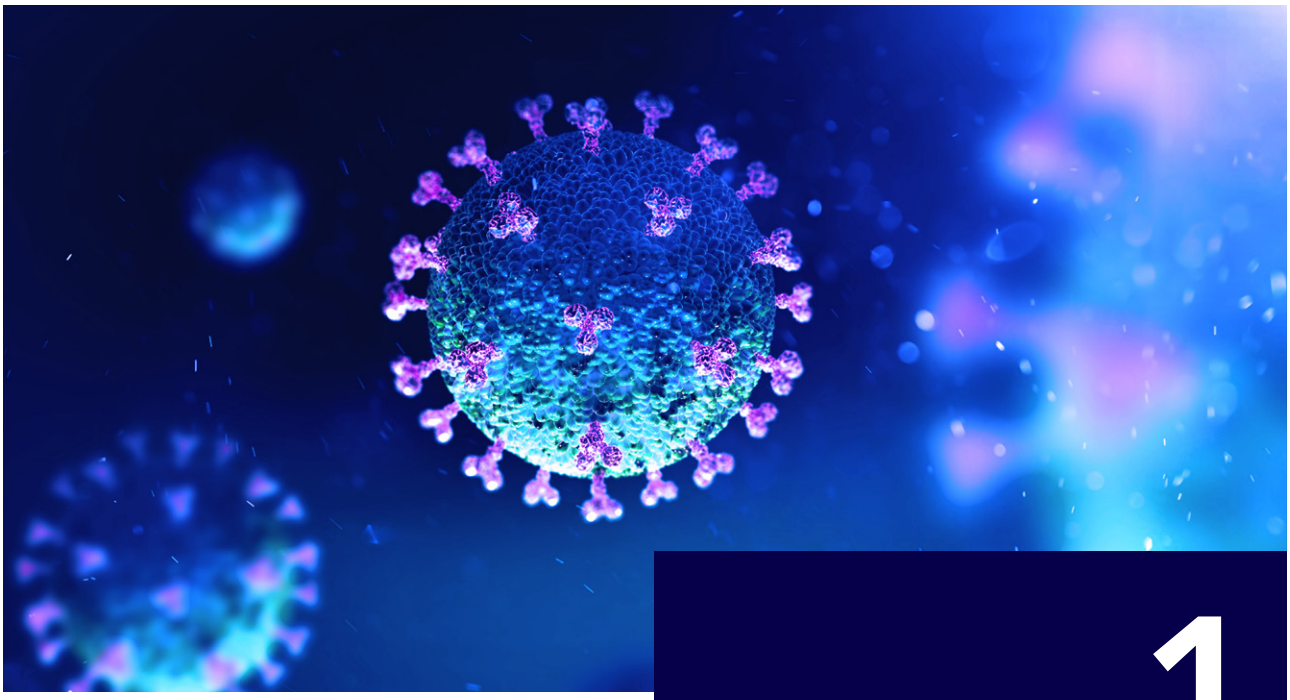

1

الفيروس الاقتصادي وسياسات اللقاح

بدأ عام 2021 مبشراً بالتوصل إلى لقاحات كوفيد-19 تجاوزت أكثر آمال وتوقعات الخبراء طموحًا والتي منحت العالم جرعة تفاؤل بعودة الحياة إلى سابق عهدها في النصف الثاني من عام 2021. إلا أن انتشار التطعيم لن يؤدي إلى اختفاء الفيروس وآثاره الواسعة تلقائيًا حيث ستظل الدول تكافح للالتزام بجدول التطعيم الزمني في ظل الإرث الثقيل للجائحة المتمثل في ارتفاع الدين العام، وفقدان الوظائف، والثقة التي ذهبت أدراج الرياح. سوف يؤجج التباين الحاد لمعدلات التعافي داخل الدول وفيما بينها الاستياء بين أفراد المجتمع وانعدام ثقتهم ببعض الحكومات، بالإضافة إلى أزمة مالية قد تعصف بالأسواق الناشئة.

ويتوقع أن تتعافى القطاعات والدول بوتيرة مختلفة فتزدهر بعضها في حين تزيد معاناة أخرى، لا سيما في الأسواق الناشئة مثل أمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط، وجنوب شرق آسيا، التي تعاني من الافتقار إلى قدرات توفير الحوافز وشبكات الأمان الاجتماعي (كتأمين البطالة) والتي قد تزيد حجم المعاناة. وسوف تكشف السنة الحالية أن أعراض كوفيد-19 لا تهدد صحتنا فحسب، بل تهدد الاقتصاد العالمي أيضًا

لا سيما وأن التقديرات تشير إلى أن تكلفة الجائحة خلال

2021-2020

سوف تتراوح بين

15.8و 8.1

تريليون دولار أمريكي

على مستوى العالم رهنًا بسرعة الدول في توزيع اللقاح وإقناع مواطنيها به.

ويقترن بهذا التوجه الاقتصادي ارتفاعٌ متوقع في المتغيرات السياسة وما يسمى الان دبلوماسية اللقاحات (vaccine diplomacy) وسطوتها الوطنية (vaccine nationalism) حيث تسعى الدول إلى زيادة نفوذها بتوفير اللقاحات لدول أخرى، وهو ما قد تتفوق فيه الصين بعد أن احتوت الجائحة بشكل كبير داخل حدودها، مما يتيح لها تصدير اللقاحات بشكل أسهل. بالإضافة إلى ذلك، خلافاً للقاحات المتوفرة في دول أخرى، يمكن نقل اللقاحات الصينية الحالية بأمان دون الحاجة إلى ظروف تبريد خاصة، ما يجعلها حلاً أنسب للدول منخفضة ومتوسطة الدخل، التي تفتقر إلى البنية التحتية لسلسلة التبريد المتطورة اللازمة للقاحات أخرى. إلا أن المتغيرات المتسارعة في فعالية اللقاحات والسلالات المتحورة الجديدة، وثقة المجتمع العلمي بالبيانات التي تنشرها الدول سيؤدي إلى اختلافات كبيرة في اعتماد الأنواع المختلفة من اللقاحات، مما قد يؤدي إلى تقليل الحركة بين الدول وخلق جوازات سفر اللقاحات، والتي بدورها تحد من السفر بحسب نوعية اللقاح والدول المستقبلة. وقد بدأت العديد من الدول، بما فيها الإمارات من تصنيع وتصدير اللقاحات، وانطلق قطاع جديد يشمل التصنيع والتصدير وايضا ما يسمى سياحة اللقاح. يتوقع لهذا القطاع أن ينمو عالميا. ويغطي في المستقبل أكثر من مجرد كوفيد 19 نظرا لما هو متوقع من انتشار للأوبئة في ظل التغير المناخي.

2

الميزة التنافسية في المستقبل ستعتمد على تغييرات هيكلية اقتصادية تتم اليوم

مع اقتراب نهاية الربع الثاني من عام 2021، تواصل العديد من الدول حول العالم فرض قيود على حركة السفر بسبب تداعيات جائحة كوفيد 19. فعلى سبيل المثال، تستبعد كلّ من كندا وأستراليا فتح حدودهما خلال العام 2021. كما سنّت العديد من الدول الأوروبية مثل فرنسا وفنلندا قوانين جديدة للسفر منها وإليها. أما بريطانيا فقد أضافت دولاً جديدةً إلى القائمة الحمراء لحظر السفر. ويعتقد الكثير من المحللين أن قطاع السفر بالذات لن يشهد تعافياً في وقتٍ قريب ومن المرجح أن يشهد تغييرات جذرية عندما يتعافى (تجربة شبيهة بما حدث في نفس القطاع بعد أحداث 11 سبتمبر 2000). الطريق طويل نحو التعافي الكامل.

7 فبناءً على معدلات التطعيم اليوم (وسيناريوهات المستقبل)، خلُصَ تقرير أعدته بلومبرج إلى أن العالم سوف يحتاج إلى سبع سنوات لتحقيق مناعة القطيع.

وقد تزداد هذه المدة إذا ما استمر ظهور سلالات جديدة وخطيرة من كوفيد-19 مثل تلك التي ظهرت مؤخرا في المملكة المتحدة وجنوب أفريقيا والبرازيل والهند والتي من المحتمل أن تكون أكثر استعداداً لمهاجمة النظام المناعي للجسم مع زيادة القابلية لنشر العدوى، وقد تكون مقاومة لبعض اللقاحات.

في هذا السياق، تقوم اليوم العديد من الدول بتجربة "جوازات سفر اللقاح"، حيث أطلقت الصين أول برنامج لجواز سفر خاص بكوفيد-19، وأصدرت كلاً من السويد والدنمارك وإسرائيل جوازات سفر مماثلة خاصة بها. ومع زيادة معدلات التطعيم حول العالم (بالأخص في الدول الغنية)، يتوقع العديد من المحللين بأن قطاع السفر سواء كان السفر لدواعي شخصية أم ترفيهية قد يبدأ بالتعافي تدريجياً اعتباراً من النصف الثاني من عام 2021 أو في مطلع عام 2022. وبالفعل بدأت شركات الطيران مثل خطوط ساوث ويستيرن في أمريكا في شهر أبريل بإعادة تعيين كافة طواقمها (بالكامل) استعداداً لعودة سريعة للرحلات الداخلية في أمريكا.

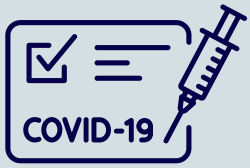

أما فيما يتعلق بالسفر من أجل العمل والاجتماعات والمؤتمرات (قطاع سياحة الاعمال)، يتفق معظم المحللين أن هذا القطاع سيحتاج إلى مزيد من الوقت للتعافي وخاصةً أن الكثير من الشركات والمعارض قد تبنت الحلول الرقمية للعمل عن بعد بما في ذلك الاجتماعات الافتراضية. هناك اليوم إدراك متزايد بأن الكثير من الإجراءات التي تم اتباعها خلال الجائحة في هذا الإطار يمكن أن تستمر حتى بعد انتهاء الجائحة، ومن المحتمل أن تصبح هذه الاجراءات الإطار المتبع لقطاع سياحة الأعمال. وهذا يعني أن الكثير من هذه الإجراءات ستستمر إلى ما بعد التعافي من الفيروس لتحول بعض نواحي الحياة الى "الجائحة الدائمة".

إن ظهور التوجهات الجديدة لا يؤثر على قطاع السفر وحسب، بل شمل تأثيره مستقبل المؤتمرات والفعاليات الكبرى. ففي اليابان كان من المقرر انعقاد أولمبياد طوكيو في شهر يوليو بدون جمهور دولي. أما في سويسرا فقد تم تأجيل المنتدى الاقتصادي العالمي 2021 الذي كان من المزمع انعقاده في شهر يناير وتمّ نقله الى سنغافورة لينعقد في شهر مايو، بعد ذلك تم تأجيله إلى شهر أغسطس 2021 ومن ثم تم الغاؤه، وأعلنت الدولة المضيفة سنغافورة عن برنامج مبادرة "الفقاعة" Bubble Facility في مطار شانغي (Connect@CHANGI) والذي يسمح بعقد اجتماعات آمنة بين رجال الأعمال الدوليين المسافرين والمقيمين في سنغافورة. هذا الهيكل الجديد قد يصبح نهجاً دائماً. إن بعض هذه الابتكارات والمبادرات من شأنها أن تعيد تشكيل مستقبل قطاع السفر المرتبط باجتماعات قطاع الأعمال والفعاليات والمؤتمرات الدولية، إلا أنها لن تحصل من غير تغييرات هيكلية وشبه دائمة في هذا القطاع. وهذه الحاجة الى تغيرات هيكلية تنطبق اليوم على قطاعات اخرى مثل التسوق والتعليم وخدمات الرعاية الصحية والأولية، على سبيل المثال لا الحصر.

السباق العالمي الجديد

3

تنافس عالمي على سن معايير البيانات والتكنولوجيا

700
مليار دولار أمريكي

تعتبر التجارة من أهم المحاور التي تتنافس عليها جميع دول العالم بما في ذلك أكبر اقتصادين (المتمثلين في الولايات المتحدة الامريكية والصين) واللذين يمثلان 40% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ومن شأن هذا التنافس أن يكون له آثار بعيدة المدى على الاقتصاد العالمي ككل في العقود القادمة، حيث قام هذا التنافس، وفقا لصندوق النقد الدولي، **بخفض الناتج الاقتصادي العالمي بمقدار خسارة 700 مليار دولار أمريكي في سنة 2020**، أي ما يقارب تقريباً إجمالي الناتج المحلي للإمارات ومصر معا.

وفي هذا الإطار، يعتبر التنافس حول المعايير العالمية للبيانات والتكنولوجيا من أهم محاور هذا السباق، وأهم العوامل التي ستحدد مستقبل تنافسية الدول والهيمنة الاقتصادية. حيث من المتوقع أن يواصل قطاع البيانات في جميع أنحاء العالم النمو بسرعة، وهو الذي يعتبر من أكثر القطاعات أهمية من الناحية الاقتصادية للمستقبل، فقد أطلق الرئيس السابق لصندوق النقد الدولي على البيانات مسمى "النفط الجديد".

سوف يشهد عام 2021 استمراراً لمحاولات الولايات المتحدة لتحقيق التوازن حول التجارة الثنائية مع الصين مع تصعيد التنافس التكنولوجي، وتسعى بكين لتعزيز جهودها لتأكيد "سيادتها على بياناتها" (Data Sovereignty) عبر خفض اعتمادها على التكنولوجيا الأمريكية مثل "الحوسبة السحابية ووسائل التواصل الاجتماعي"، ولحماية منتجاتها ستواصل الولايات المتحدة الحد من انتشار تكنولوجيا الجيل الخامس ذات المصدر الصيني. وستكون منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ساحة رئيسية لهذا التنافس حيث تعد المنطقة موطن أعلى معدل نمو لخدمات الحوسبة السحابية في العالم

حيث من المتوقع أن تصل قيمة هذه السوق إلى

5

مليارات دولار أمريكي بحلول عام

2022

ولاستغلال فرصة هذا القطاع الجديد، أعلنت البحرين عن طموحات كبيرة للنمو الرقمي، مع التركيز على تحسين الوصول إلى البيانات، وإدارتها، واستخدامها بصفتها أحد عوامل التميُّز الاقتصادي. في أبريل 2017، تبنت حكومة البحرين "سياسة التقنية السحابية أولاً" (Cloud First Policy) لتحديث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحكومية باستخدام خدمات الحوسبة السحابية، وأصدرت قانون حماية البيانات الشخصية لتحسين اتساق أُطر حماية البيانات في البحرين مع أفضل الممارسات العالمية، وقانوناً آخر بشأن تزويد خدمات الحوسبة السحابية للأطراف الأجنبية، الذي وضع إطارًا قانونيًا لاستضافة مراكز البيانات البحرينية للمحتوى الخارجي. وحققت تطلعات البحرين في أن تصبح مركزًا إقليميًا لاستضافة البيانات بعض النجاحات المبكرة حيث افتتحت أمازون ويب سيرفيسز في عام 2019 مقراً لها لمنطقة الشرق الأوسط في البحرين (ويسمى منطقة أمازون) واستدعى ذلك تأسيس مراكز بيانات وربطها بالشبكة العالمية للشركة.

كما يرى مسؤولو السياسة الاقتصادية في البحرين إمكانية نمو مرتفعة في الشراكات مع الشركات الصينية. على سبيل المثال، تشارك هواوي وشركة الصين للاتصالات السلكية واللاسلكية (China Telecom) في إطلاق البنية التحتية لشبكة الجيل الخامس للهاتف المحمول في جميع أنحاء البحرين.

وفي عام 2021، أعلنت شركة تينسنت (Tencent) الصينية للتكنولوجيا أن قسمها السحابي سيفتح مركزًا لبيانات الإنترنت في البحرين ليكون الأول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومن المتوقع أن يبدأ التشغيل في نهاية عام 2021. للاستفادة من ذلك، ولتحقيق ريادة اقليمية، تقوم مملكة البحرين بتدريب أكثر من 2,000 مواطن بحريني على مهارات إدارة الحوسبة السحابية. وفي عام 2019، بدأت جامعة البحرين أول برنامج دراسي للحصول على درجة جامعية في الحوسبة السحابية في الشرق الأوسط بالتعاون مع أمازون ويب سيرفيسز إديوكيت (AWS Educate)، الأمر الذي من شأنه أن يجعل البحرين الرائدة اقليمياً في مجال الحوسبة السحابية والبيانات.

4

السباق الأخضر وصعود تكنولوجيا المناخ

أصبحت الاستدامة وتغير المناخ ضمن مجالات اهتمام صانعي السياسات في جميع أنحاء العالم بشكل متزايد، حيث حازت هذه القضية على زخم مضاعف في عام 2020 لأسبابٍ عدة أولها أن الجائحة وتأثيرها على الاقتصاد في جميع أنحاء العالم سرّعًا التحرك باتجاه اتخاذ خطوات ملموسة نحو مستقبل أكثر مراعاة للبيئة، وذلك في ضوء تخطيط العديد من الدول لاستخدام حزم التعافي الاقتصادي بعد الجائحة لإعادة البناء بشكل أفضل (عالم أكثر استدامة Build Back Better). فعلى سبيل المثال، تعهدت الصين بالوصول إلى صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2060 وأعلنت أوروبا عن "الصفقة الخضراء"، التي تسعى من خلالها لتكون أول قارة محايدة مناخيًا. ثانيًا، انتخاب الرئيس بايدن أعطى دفعة قوية حيث أعاد الولايات المتحدة إلى اتفاقية باريس للمناخ، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية اليوم هي التي تقود جدول أعمال رئيسي -على مستوى عالمي- في موضوع التغير المناخي، وتحذو حذوها العديد من الدول.

ستعمل الصين نحو هدفها المناخي لعام 2030 (NDC)، وتقليل ذروة الانبعاثات قبل عام 2030 وتهدف إلى تحقيق الحياد الكربوني قبل عام 2060. وتسعى إلى اكتساب نقاط في مجال الدبلوماسية العامة وتتفوق بالفعل تفوقاً كبيراً في العديد من أهم تقنيات تصنيع وسلاسل إمدادات الطاقة النظيفة في القرن الحادي والعشرين، التي تتضمن البطاريات، والمركبات الكهربائية، والطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، وغيرها. كما تمتلك الصين أكبر سعة إنتاجية للطاقة الكهروضوئية في العالم، وتُعتبر أكبر مُصنِّع للألواح الكهروضوئية، ولديها بالفعل أكبر سوق في العالم للسيارات الكهربائية. وعليه، ينتظرنا سباق تسلُّح من نوعٍ آخر هو سباق تسلُّح أخضر، تبدو الغلبة التقنية اليوم لمصلحة الصين.

كما أدى هذا التوجه إلى إعادة تركيز أذهان المستثمرين على جدول أعمال الإدارة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) في محافظهم الاستثمارية، حيث بحسب تقرير CNBC (2020)، ارتفعت الاستثمارات في هذا النوع من الشركات إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق بأكثر من 1 تريليون دولار أمريكي في يونيو 2020.

يتوقع المحللون اليوم أن يكون أول تريليونير في العالم رائد أعمال في مجال التكنولوجيا الخضراء.

وفي حين أن الابتكار والاستثمار هما ركيزتان أساسيتان في دفع النظام الإيكولوجي "للتكنولوجيا الخضراء"، لا تقل المواهب والمهارات أهمية عنهما حيث تعمل الدول في جميع أنحاء العالم مثل سنغافورة، على جذب مواهب جديدة مع رعاية رواد الأعمال الحاليين أيضًا ضمن الجهود المبذولة لقيادة ابتكارات "التكنولوجيا الخضراء" العالمية.

5

صراع "المواهب التقنية"

يدور حاليًا "صراع مواهب" عالمي وتتقدم فيه الدول التي تدير أسواق العمل واليات جذب المواهب بشكل ناجح. فمثلا، على صغر عدد سكانها الذي لا يتجاوز 5 مليون، كشف تقرير جديد أن سنغافورة بحاجة إلى 1.2 مليون عامل مدربين على المهارات الرقمية بحلول عام 2025 وأعلنت سنغافورة عن منح تأشيرة خاصة لجذب رواد الأعمال في مجال التكنولوجيا من جميع أنحاء العالم ضمن برنامج يشجع رواد الأعمال والخبراء في مجال التكنولوجيا من ذوي الخبرة في الشركات ذات الصلة بالتكنولوجيا القائمة أو سريعة النمو.

كما تدعو فنلندا اليوم العاملين في مجال التكنولوجيا للانتقال إليها من خلال حملة "90 يوماً في فنلندا" (90 Day Finn)، وهي مبادرة تمنح العاملين في مجال التكنولوجيا من كافة أنحاء العالم وأسرهم حزمة مجانية للانتقال لمدة 90 يومًا في هلسنكي (مدفوعة التكاليف) حتى يتمكنوا من تذوق الحياة هناك والاستفادة من المزايا الممنوحة للشركات الناشئة في فنلندا والرواتب التنافسية للعاملين في هذا المجال.

من ناحية أخرى، استفادت إستونيا أيضًا من مستقبل العمل وتكنولوجيا العمل عن بعد، من خلال إطلاق تأشيرة رقمية جديدة تسمح للعاملين عن بُعد بالعيش في إستونيا والعمل بشكل قانوني لصالح صاحب العمل أو لشركتهم الخاصة المسجلة في الخارج، كما أطلقت الامارات تأشيرة إقامة مشابهة. تعمل كندا أيضًا على جذب المواهب من دول معينة حيث أطلقت مؤخرًا مسار هونج كونج الذي يهدف إلى جذب الخريجين الجُدد والعمال المهرة من هونج كونج عبر منحهم إقامة دائمة بشكل أسرع.

المستقبل سيشهد منافسة عالمية لسن المعايير واستقطاب رؤوس الأموال، لكن التفوق الحقيقي والمستدام سيكون للدول الأقدر على استقطاب المواهب العالمية والاحتفاظ بها.

اقتصاد المستقبل: آفاق التنافسية الجديدة

6

العملة الرقمية ومستقبل النقود

نظرًا للنمو والتقلب السريعين في العملات الرقمية المشفرة Crypto Currency، فقد أولاها واضعو السياسات في كافة أنحاء العالم اهتمامًا كبيرًا. فقد تخطت قيمة بيتكوين 55 ألف دولار أمريكي في عام 2021، في حين تخطت "قيمتها السوقية" تريليون دولار، كما روّج بعض كبار رجال الأعمال (مثل ايلون مسك) عملات مشفرة جديدة مثل دوج (Doge). ورغم غياب أي موافقات رسمية عليها وأي لوائح تنظمها يبدو أنها تواصل في الانتشار.

₿1 = $55,000

أدى ذلك إلى مزيد من التفكير في مستقبل المال والعملات. فعلى مدى الأعوام الأربعة الماضية، نمت حصة البنوك المركزية حول العالم التي تشارك بنشاط متعلق بعملات رقمية تابعة للبنوك المركزية بنحو الثلث، أما الآن فقد وصلت هذه النسبة إلى 86%. كما لاقت العملات المشفرة قبولاً متزايداً من قبل المؤسسات الكبرى مثل ماستركارد، وتسلا، وبي إن واي ميلون (BNY Mellon)، والمنطقة الحرة بدبي وغيرها، مع بروز نماذج جديدة تشبه الشكل التقليدي للنقود مثل ظهور "العملات المستقرة" (stablecoins)، المربوطة بالعملة الرسمية (الصادرة من الحكومة)، أو المعادن النفيسة، أو الذهب للتحوُّط من التقلبات، أو إصدار الديون مقابل عوائد الاستثمار.

وفي سياق متصل تمّ إطلاق أول صندوق استثماري متخصص بمؤشرات متداولة للبيتكوين في أمريكا الشمالية بلغت قيمة التبادل في أسهمه عند الافتتاح 165 مليون دولار، وهو ما يوسِّع مجموعة مستثمري بيتكوين المحتملين. كما يوجد في أوروبا أيضًا العديد من منتجات تتبُّع العملات المشفرة. ويُعد الاستخدام الواسع لتطبيقات العملات المشفرة واتجاهاتها بصفتها جزءًا من المصطلح العصري الجديدة "التمويل اللامركزي" (DEFI) تركيزًا معاصرًا آخر يحل محل استفادة الصناديق التقليدية من الضوابط التي تمارسها الحكومات والبنوك المركزية. أخيرًا وليس آخرًا، تتيح الآن اكتتابات الأسعار المبدئية (IPOs) المجال أمام اكتتابات العملات المبدئية (ICOs). يُرجح أن تشكل هذه الديناميكيات المتغيرة الأسواق الاقتصادية المستقبلية في إطار إنشاء صندوق سوق نقدي أوسع.

ومثال على سرعة تطور القطاع ما يجري في المملكة العربية السعودية. أطلقت مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) إطار عمل للخدمات المصرفية المفتوحة في المملكة يتيح توجها جديدا لقطاع عُرف عنه ميله للاستقرار وليس للتغيير والابتكار. تتيح الخدمات المصرفية المفتوحة في العديد من دول العالم لمطوري الطرف الثالث الوصول إلى بيانات العملاء (بإذن منهم) من بنوكهم والعمل بمثابة جسر لمنصات التكنولوجيا المالية مثل تطبيقات المحاسبة والتمويل الشخصي. وتكمن الفكرة في أنه من خلال الخدمات المصرفية المفتوحة الشفافة والخاضعة للتنظيم، يمكن للعملاء والشركات التحكم بشكل أكبر في أمورهم المالية والوصول إلى خدمات مالية مخصصة، ما سيؤدي بدوره إلى فتح السوق للعديد من خدمات التكنولوجيا المالية، ويحفز المنافسة والابتكار وزيادة خيارات المستهلك.

وفي عام 2020، كانت التجارة الإلكترونية والتكنولوجيا المالية أكبر صناعتين من حيث الاستثمارات، حيث استحوذتا على 30% من جميع الصفقات في المملكة.

قد تفتح هذه الخطوة السوق السعودي للعديد من خدمات التكنولوجيا المالية بما يحفز المنافسة ويزيد من خيارات المستخدمين عندما يتعلق الأمر بإدارة أمورهم المالية. وفي ظل أن حوالي 70% من سكان المملكة البالغ عددهم 34 مليون نسمة هم دون سن الثلاثين ولديهم ثقافة رقمية عالية، تعتبر المملكة سوقاً مربحًا لمقدمي خدمات التكنولوجيا المالية والشركات الناشئة.

7

عصر اقتصاد "التباعد" LOW TOUCH ECONOMY

أثر كوفيد -19 بشكل ملحوظ على سلوك المستهلك حول العالم حيث أن المستهلك اليوم يولي الاهتمام الأكبر – وخاصةً أولئك أصحاب القوة الشرائية العالية - لنمط الحياة الصحي، حيث انهم يخصصون الجزء الأكبر من مصاريفهم الاستهلاكية في شراء الأطعمة الطازجة. ويفضلون العمل عن بعد من منازلهم ويستخدمون المنصات الرقمية لتلبية احتياجاتهم اليومية. وقد سرّعت هذه التغيرات من إطلاق العديد من الابتكارات حول العالم وخاصةً تلك التي تُركز على تقديم الخدمات بأسلوب "عدم اللمس" low touch من خلال سيارات توصيل البضائع من غير سائق (سنغافورة) وخدمات التعقيم المتطورة (قطاع تضاعف في 2020) وغيرها.

وقد أدى التغير في نمط الأسلوب الاستهلاكي هذا إلى بروز ما يسمى الآن بقطاع الأعمال المعقم Sterile Business بما في ذلك التعلم عن بعد وخدمات الرعاية الصحية الافتراضية بالإضافة الى خدمات الاستقبال والإرشاد الافتراضية ومستودعات المستقبل وأجهزة الصراف الآلي الذكية.

وخلُص تقرير جارتنر إلى أن اثنتين (على الأقل) من أكبر 10 شركات تجزئة في العالم تعمل على إنشاء مؤسسات لوجستية روبوتية لإدارة القوى العاملة غير البشرية،

الأمر الذي يشير إلى زيادة في تبني مبدأ تكنولوجيا "عدم اللمس"، علاوةً على انطلاقة سريعة لعصر الروبوتات في تقديم الخدمات.

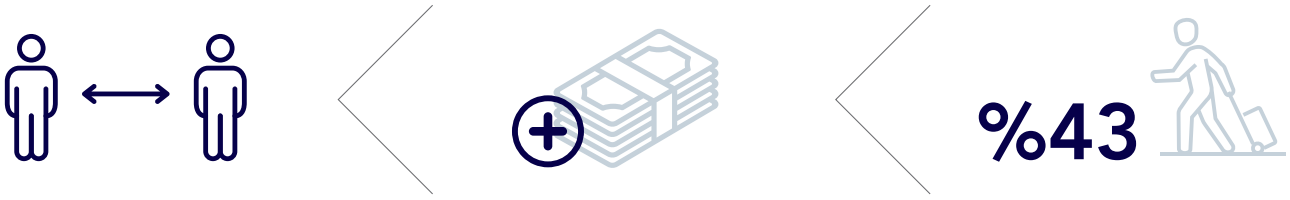

وكذلك هو الحال – من ناحية تغيّر السلوك - في قطاع السياحة فقد خلُصت دراسات إلى أن 43% من المسافرين سينفقون المزيد من المال لتحقيق التباعد الاجتماعي في رحلاتهم القادمة وتزداد هذه النسبة الى 55% و60% عند سفرهم كعائلات. أما فيما يتعلق بسلامة ونظافة الخطوط الجوية والفنادق فإن 85% تقريبا من المسافرين أفادوا بأن قراراتهم المتعلقة بالسفر ستعتمد على المعلومات التي تردهم من الفنادق والخطوط الجوية حول السلامة والنظافة.

8

الاستثمار في الفضاء

424

مليار دولار

2019

قدمت أبحاث قطاع الفضاء العديد من المنتجات والخدمات التي نستفيد منها في حياتنا اليومية، ابتداء من بطاقات الائتمان وتكنولوجيا الأرصاد الجوية وخدمات تحديد المواقع للملاحة التي تعتمد على الأقمار الصناعية. فما يسمى "اقتصاد الفضاء" أكبر بكثير من مجرد رحلات للفضاء. حيث أنه حسب ما ورد في "تقرير الفضاء" الصادر عن مؤسسة الفضاء في الولايات المتحدة في عام 2019 شهد اقتصاد الفضاء نمواً زاد القيمة الاجمالية إلى 424 مليار دولار، وتمثل المنتجات والخدمات التجارية ثلثي هذا الإجمالي.

ومن أهم العوامل التي سرّعت تطور اقتصاد الفضاء هو التقدم في مجال الذكاء الاصطناعي الذي سمح بالأنشطة المتقدمة مثل إشارات الأقمار الصناعية والبيانات، إضافة الى دخول شركات خاصة في هذا المجال مثل SpaceX و Blue Origin التي تمكنت من تسويق رحلات الفضاء واستغلت الفضاء لأغراض تجارية. فعلى سبيل المثال ستطلق SpaceX الصواريخ التي تنشئ ستار لينك (Starlink) وهي شبكة من الأقمار الصناعية تدعم خدمة الإنترنت العالمية.

يتمتع اقتصاد الفضاء اليوم بإمكانيات تجارية عالية من خلال بعض النشاطات مثل توليد الطاقة النظيفة القائمة على مكونات الفضاء، والتنقيب عن المعادن من الكويكبات، وإعادة تدوير أنقاض الفضاء وغيرها. ومن التطبيقات الأخرى التي يمكن التركيز عليها هي الزراعة الدقيقة، ورصد التغير المناخي، والبنية التحتية الحيوية. كما تندرج أيضا تحت أبحاث واستثمارات الفضاء مجالات أخرى مثل استخدام البيانات لأغراض تجارية. فعلى سبيل المثال، تمكن أحد الخبراء في اقتصاد الفضاء من الاستفادة من البيانات الجغرافية المكانية بالتقاط الصور لمواقف السيارات في وال مارت (Wal-Mart) وبيع المعلومات والتقارير الى الصناديق والشركات الاستثمارية حيث أن تحليل البيانات بشكل آني يعتبر ملخصاً للحركة التجارية وبالتالي مؤشراً حياً على النشاط الاقتصادي.

ممكنات التنافسية في اقتصاد المستقبل

9

تحديات الأمن السيبراني

سيشهد العام الحالي أيضا طفرة في الأجهزة الجديدة المتصلة بالإنترنت، مع توسع نطاق تغطية شبكات الجيل الخامس، وتكاثر مستشعرات، وكاميرات، وأجهزة إنترنت ً الأشياء. إلا أنه إلى اليوم، لا يوجد معيار مقبول عموماً في هذا المجال للتأكد من أمان الأجهزة السلعية منخفضة التكلفة وتحديثها بانتظام للحماية من القرصنة

الهجمات السيبرانية الشهرية

25 هجوماً

فبين عامي 2016 و2020، على مستوى العالم (بناء على الارقام المعلنة رسميا من الدول)، ارتفعت الهجمات السيبرانية الشهرية ضد المؤسسات الحكومية وشركات الدفاع والتكنولوجيا التي تجاوزت خسائرها مليون دولار أمريكي من 5 إلى 25 هجوم، ومن المتوقع أن يزيد هذا المعدل زيادة كبيرة في الفترة القادمة.

وتشير التوقعات إلى أن البيانات الصحية -خاصة تلك المتعلقة بلقاح كوفيد-19 وتوزيعه- ستكون أهم أهداف القرصنة والتجسس طوال سنة 2021. وستكون جميع فئات المجتمع عرضة لاختراقات أمنية سيبرانية وسرقة للبيانات وعمليات نصب واحتيال بشكل مطرد في الأعوام القادمة في كل معاملاتهم اليومية. ومن هنا سيكون التركيز على قطاع الأمن السيبراني والاستثمار فيه هدف استراتيجي لجميع الدول المتقدمة في العالم.

وفيما يتعلق بالدفاع السيبراني، تهيمن اليوم بضع شركات أمريكية هيمنة شبه كاملة على قطاع التكنولوجيا، وهو ما يرجح كفة هذا المجال ضد الشركات الصغيرة والمحلية. لكن يتوقع أن تعيق قواعد الاتحاد الأوروبي الجديدة بشأن الاقتصاد الرقمي العلاقات عبر الأطلسي مما قد يفتح مجال لشركات جديدة للدخول في هذا القطاع حيث من المتوقع أن تستنسخ العديد من الدول النامية تلك القواعد. وسيشهد عام 2021 بدء استثمارات عالمية كبرى في مجال الأمن السيبراني، وهو ما سيجلب معه حُزم جديدة كاملة من السياسات الحكومية، واللوائح التنظيمية، والتحديات. المجتمعية

من الناحية الجيوسياسية، لم تحرز الحكومات والقطاع الخاص في العالم أي تقدم في صياغة قواعد عالمية لسلوك الدول والشركات في الفضاء السيبراني، بل تراجعت عن تنفيذ استراتيجيات لم تثبت جدواها شملت العقوبات الاقتصادية المستهدفة و"النشر والتشهير " (shaming and naming).

10

توجه نحو توحيد أنظمة الضرائب العالمية

قد يكون هناك نظام عالمي لضرائب الشركات يلوح في الأفق، مما سيؤدي إلى تلاشي ميزة تنافسية هامة تتمتع بها دول مجلس التعاون الخليجي، حيث أن حكومة الولايات المتحدة تمارس ضغوطاً على دول مجموعة العشرين من أجل الوصول إلى حد أدنى لمعدل الضريبة العالمي المفروضة على الشركات. فبعد سنوات طويلة من المفاوضات اتفق وزراء المالية لمجموعة السبع (G7) المجتمعون في لندن على محاربة التهرب الضريبي، من خلال إجراءات لجعل الشركات تدفع في البلدان التي تمارس فيها أعمالها. كما اتفقوا من حيث المبدأ على حد أدنى عالمي لمعدل الضريبة على الشركات بنسبة 15 في المئة، لتجنب تقليل البلدان للضريبة لمنافسة بعضها البعض على جذب الشركات. بالنسبة لأمريكا، هذا الموضوع هام جدا للقضاء على التهرب الضريبي لكبرى شركاتها التي تعمد الى نقل مقار عملها (ورقيا) الى دول أخرى وتستفيد من اتفاقيات الازدواج الضريبي.

وإذا تحقق هذا الأمر، سيمثل التحديث الأول في قواعد الضرائب الدولية منذ 30 عامًا. وقد أشارت فرنسا وألمانيا بالفعل إلى دعمهما للنهج الأمريكي. الهدف المشترك من هذا التوجه هو ثني الشركات متعددة الجنسيات عن تحويل الأرباح وعائدات الضرائب إلى البلدان ذات الضرائب المنخفضة بغض النظر عن مكان مبيعاتها. في الوضع الحالي، يسهل على الشركات الكبرى نقل دخلها من المصادر (خدمات ومنتجات) غير الملموسة مثل براءات اختراع الأدوية والبرمجيات وعائدات الملكية الفكرية، بشكل متزايد إلى تلك البلدان التي تتمتع بمثل هذا القانون الضريبي، مما يسمح للشركات تجنب دفع ضرائب أعلى في بلدانهم الأصلية.

من خلال توحيد الحد الأدنى لضريبة الشركات، تأمل الولايات المتحدة ودول مجموعة العشرين، إلى الحد من تآكل القاعدة الضريبية، أو بمعنى آخر رفع عدد الشركات التي يتم تحصيل ضرائب منها دون تعريض تلك الشركات لضرر مالي، مما يسمح لها بالمنافسة في الابتكار والبنية التحتية والمجالات الأخرى. وبدأت الفكرة بالحصول على قبول عالمي حيث بدأت تعمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD مع دول مجموعة العشرين للتوصل إلى اتفاق بشأن تحقيق هدفين حول تطوير نظام ضريبي للشركات التي تحصل على أرباح حتى في حال عدم وجود مقار فعلية في بعض الدول: وبموجب الركيزة الأولى من هذا المشروع، وافقت عشرات الدول والكيانات ذات السيادة على تنفيذ مجموعة من التدابير المحددة لضمان أن الضريبة المستحقة على الشركات المتعددة الجنسيات تعكس في شكل أفضل عملياتها التجارية المربحة في أي دولة. واستناداً إلى الركيزة الثانية، التي لا تزال قيد التشاور، ستزيد الدول ضريبة الشركات على أي شركة إذا كانت تدفع مبلغاً أقل من الحد الأدنى العالمي نتيجة لتحويل الأموال إلى شركة تابعة في الخارج. ينطبق الحد الأدنى لمعدل الضريبة العالمي على أرباح الشركات في الخارج (على أساس حد أدنى عالمي) مما يترك للحكومات مجالاً لتحديد معدل ضريبة محلية بالنسبة التي تراها مناسبة. بطبيعة الحال، فإن صياغة اتفاق عالمي ليس بالأمر السهل.

فقد بدأت المملكة المتحدة بالفعل محاولة الحصول على إعفاءات للشركات المالية وقد تضغط الصين أيضًا من أجل الحصول على مخرج من هذه الضريبة، وإعفاءات قد يكون لهذا آثار كبيرة على دول مجلس التعاون الخليجي، حيث كان غياب ضريبة الشركات والدخل أمراً محوريًا لنموذج التنافسية في هذه الدول.

11

الهيمنة الاقتصادية أساسها جذب شركات ناشئة تركز على البحث والابتكار

يشهد العالم اليوم قيام العديد من رواد الأعمال بإنشاء شركات رائدة سريعة النمو مبنية على ابتكارات في قطاع التكنولوجيا، حيث أنها تحاول اغتنام فرص الاقتصاد الجديد بإطلاق منتجات وخدمات مبتكرة جديدة والقضاء على نماذج عمل وشركات كبرى قائمة. وفي هذا الإطار، برز الآن سباق عالمي متسارع بين العديد من الدول والحكومات حول العالم لجذب هذه الشركات ولتوفير استثمارات في الأبحاث والدراسات والبيئة لضمان نشوء ونجاح هذه الشركات على أرضها، الأمر الذي من شأنه ضمان الصدارة والهيمنة في هذا الاقتصاد الحديث للدول التي أصبحت مقار لهذه الابتكارات. تتسابق اليوم دول مثل الصين واليابان وألمانيا وبريطانيا لجذب مثل هذه الشركات وذلك من خلال إطلاق صناديق بحثية واستثمارية لتوفير الدعم المادي لها. هذا النموذج التنافسي لجذب الشركات أصبح أهم (وذو مردود أكبر) من الأساليب التقليدية مثل توفير بيئة ملائمة لممارسة الاعمال وتخفيض الرسوم الحكومية وتوفير البنية التحتية.

فعلى سبيل المثال أعلنت الصين مؤخرا أنها قد تزيد الانفاق على الأبحاث الأساسية (دراسات الاختراقات البحثية المحتملة Studies of potential breakthroughs) بنسبة

%10.6

في عام 2021 وأنها ستطلق استراتيجية للأبحاث المتخصصة للسنوات العشر القادمة.

وفي اليابان أعلنت الحكومة أنها سوف تنشئ أكبر صندوق للمنح البحثية في العالم في عام 2022، كما تم إنشاء صندوق مماثل في ألمانيا في ديسمبر 2020 برأس مال 10 مليار يورو للشركات الناشئة. وبموجب هذا المشروع سوف يتدفق مبلغ 2.4 مليار يورو للمستثمرين في الصناديق الاستثمارية والشركات في عام 2021 من خلال هيئة النهضة الائتمانية في ألمانيا وصندوق الاستثمار الأوروبي وصناديق رأس المال الاستثماري عالية التقنية. ويهدف المشروع إلى تأمين التمويل للشركات الناشئة الكبيرة بتقسيم التمويل مع المستثمرين برأس المال بنسبة 50-50 بصفة عامة مع حصة للدولة تصل إلى 70% كحد أقصى وسوف تتم استثمارات الدولة عن طريق صناديق مظلة متخصصة لضمان عدم تعرض الدولة الى مخاطر عالية. والجدير بالذكر أن هذه الصناديق تستقبل طلبات من شركات محلية أو عالمية راغبة بالانتقال لتلك الدول.

800 مليون جنيه
لتمويل البحث العلمي

كما أعلنت حكومة المملكة المتحدة أنها سوف تقوم بإنشاء وكالة متقدمة للبحث والاختراع مدعومة بصندوق استثمار جريء VC برأس مال قدره 800 مليون جنيه استرليني لتمويل البحث العلمي ذي المردود العالي والذي سوف يمول المستثمرين لتحويل أفكارهم إلى تقنيات جديدة واكتشافات ومنتجات وخدمات حديثة مما يساعد على الحفاظ على مركز المملكة المتحدة كقوة عالمية ومركز للصناعات المتقدمة. وسيكون في صميم عمل الوكالة "صندوق المملكة المتحدة المستقبلي: الاختراق البحثي Breakthrough" والذي تبلغ تكلفته 375 مليون جنيه ويهدف إلى تشجيع مستثمري القطاع الخاص على الاستثمار مع الحكومة في الشركات البريطانية الابتكارية سريعة النمو التي تستثمر بسخاء في الأبحاث والتطوير. تم إطلاق الصندوق في بداية صيف 2021 ليستثمر في الشركات الابتكارية مثل تلك متخصصة في علوم الحياة والحوسبة الكمية والتكنولوجيا النظيفة وسيدعم شركات استثمارية تهدف إلى جمع 20 مليون جنيه إسترليني بحد أدنى لتمويل كل شركة (هذه التجربة شبيهة في بعض معالمها لما قامت به إسرائيل قبل 20 عاما عند إطلاق "يوزما" والتي كانت بداية انطلاق شركات التكنولوجيا في اسرائيل). ويمكن لهذه الشركات أن تدعم التحول التقني للصناعات الأساسية، وتعمل على أبحاث لاكتشاف وتصنيع أدوية جديدة، وتدعم تحول اقتصاد المملكة المتحدة نحو الحياد الكربوني.

التفكير الإستراتيجي أساس المحافظة على الصدارة

بينما يُعد التخطيط المسبق للمستقبل أمرًا بالغ الأهمية، لكن التغييرات العالمية السريعة، والتحديات التي تصبح أكثر تعقيداً مع مرور الزمن، والفرص الاقتصادية والاجتماعية التي تتجدد وتُستحدث مع التطورات التكنولوجية ستظل دومًا المحرك الرئيسي لتوجهات الحكومات، ومن ثَّم، فإن القدرة على توقع الديناميكيات العالمية والاستعداد لها أمر أساسي. وتأتي في صميم هذه العملية مهارة التفكير الإستراتيجي والتي يحتاجها كل موظف حكومي في دولة الإمارات لتحقيق رؤيتنا وأهدافنا. تعد هذه النشرة أول نشراتنا حول أهم التوجهات والمتغيرات العالمية والتي نرسم من خلالها خارطة طريق لتهيئة فريق حكومي قادر على رصد المستقبل والاستعداد له.

قائمة المصادر

- Arab News. 2021. "DIFC, EdAid partner to deliver digital education"
- Bloomberg. "When Will Life Return to Normal? In 7 Years at Today's Vaccine Rates"
- Business Insider. 2021. "Thousands apply to relocate to Finland as country seeks to lure foreign tech workers"
- Chartered Institute of Internal Auditors. 2021. "Risk in Focus: 2021".
- CNBC. 2021. "Saudi Arabia's open banking plans could 'revolutionize' opportunities for fintech"
- CNBC. 2021."'Vaccine passports' will help you travel abroad this year. But they won't be without their challenges".
- Crisis24. 2021. "Global Risk Forecast 2021".
- Deloitte. 2020. "Contactless Economy Are you prepared? "
- EDB. 2021.Cloud and Data Centers
- Eurasia. 2021. "Top Risks 2021".
- European Commission. 2020. "Europe: The Keys To Sovereignty"
- Foreign Policy. 2020. "10 Conflicts to Watch in 2021"
- Forbes. 2019. "Why everyone in Crypto is talking about DeFi"
- Ipsos & Eurasia Group. 2021. "Axa Future Risks Report"
- Innovation Israel. 2021
- Institute of Internal Auditors (IIA). 2021. "On Risk: A Guide to Understanding, Aligning & Optimizing Risk".
- International SOS. 2021. "Risk Outlook 2021"
- ISPI. 2021. "The Evolution of Space Economy: The Role of the Private Sector and the Challenges for Europe"
- McKinsey and Company. 2020. "Understanding and shaping consumer behavior in the next normal"
- Newswire. 2021. "Canada lunches Hong Kong pathway that will attract recent graduates and skilled workers with faster permanent residency"
- OECD. 2021. "Measuring economic impact of space sector.
- PRnewswire. 2021. "Green Tech Could Crown The World's First Trillionaire"
- PWC. 2020. "How to restore confidence in travel during an uncertain time"
- South China Morning Post. 2021. "US-China trade war may cost US$700 billion by 2020 in synchronised global slowdown, new IMF chief says"
- Straits Times. 2021. "Connect@Changi facility opens to allow business travellers to meet without quarantine"
- Straits Times. 2021. "Four initiatives to help position Singapore as talent hub"
- UK Government. 2021. "UK to launch new research agency to support high risk, high reward science"
- Washington Post. 2021. "Covid passports are coming"
- Wharton, University of Pennsylvania. "Commercial space economy"
- World Economic Forum. 2021. "The Global Risks Report"

آفـــاق استراتيجيـة

STRATEGIC HORIZONS